٤٨ – بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٧٨): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام[١]، أبلغ ممثل إندونيسيا الأمين العام بأن تونس تنوي القيام، عند توليها رئاسة مجلس الأمن في شباط/ فبراير ٢٠٠١، بعقد مناقشة في ٥ شباط/فبراير، مفتوحة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، حول موضوع ''توطيد السلام: في سبيل نهج شامل''. وأرفقت بالرسالة مذكرة ببعض مقترحات عن مواضيع محددة للمناقشة، من بينها نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ واللاجئون والمشردون؛ واستئصال الفقر وتعزيز التنمية المستدامة؛ وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية؛ ووضع استراتيجية شاملة لبناء السلام؛ ودور المجلس.

وفي الجلسة ٤٢٧٢، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل''، كما أدرج الرسالة سالفة الذكر. وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى بيان من الأمين العام، وأعقبته بيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس، وممثلو الأرجنتين، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والسنغال، والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي[٢])، وعواتيمالا، وكرواتيا، وماليزيا، ومصر، ومنغوليا، ونيبال،ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، واليابان.

وأشار الأمين العام إلى أن التحدي الرئيسي المتمثل في بناء السلام هو الانتقال بالمجتمعات نحو السلام المستدام، وهو مجموع كثير من المبادرات والمشاريع والأنشطة والحساسيات. فبناء السلام هو عملية بناء أعمدة السلام من القاعدة فما فوقها. وقال إن الأمم المتحدة، لكي تكفل اتساق تلك الجهود، تحاول أيضا تحسين ترتيباتها الداخلية، حتى لا يكون بناء السلام شاملا فحسب، بل يجري أيضا على نحو متكامل. ونوه إلى أن الأهداف تتمثل في توطيد السلام، وتعزيز الاستقرار الهش الذي لا يُنال في كثير من الأحيان إلا بشق النفس، ومنع الانزلاق عودةً إلى هوة النزاع. غير أنه رأى في بناء السلام أيضا أداة وقائية، يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع، ويمكن أيضا أن تستخدم قبل الاندلاع الفعلي للحرب. وأكد أن المشكلة هي أن المجتمع الدولي لم يمارس الوقاية بقدر ما يمكنه أو بقدر ما ينبغي. كما أكد أن من الضروري أن يُنظر إلى بناء السلام باعتباره عملية طويلة الأجل، في حين يلزم أيضا تحقيق تقدم ملموس على عدد من الجبهات في غضون فترة قصيرة من الزمن. وذكر أن كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن أدركا أهمية بناء السلام والحاجة إلى العمل مع مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ولاحظ أن المجلس قد أدرك أن بناء السلام يمكن أن يكون عنصرا حيويا في بعثات حفظ السلام، وأنه يلزم إدراج أدوات وقائية من قبيل الإنذار المبكر، والدبلوماسية، والنشر الوقائي، ونزع

(١) S/2001/82.

(٢) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

السلاح. وشدد على أن للمجلس دورا رئيسيا يؤديه، وأن من بين التحديات الكبرى لبناء السلام حشد الإرادة السياسية والموارد من جانب المجتمع الدولي. ودعا الأعضاء إلى أن يفعلوا المزيد على الصعيد السياسي من أجل إيلاء أولوية أعلى وظهور أكبر لبناء السلام من خلال إبرازه بين ما يشغلهم من أمور[٣].

وتطرق الممثلون في بياناتهم إلى مجموعة واسعة من المسائل، واتفقوا، في جملة أمور، على ضرورة إعداد نهج مشترك بين الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المشاركة في سبيل وضع استراتيجية عملية وشاملة ومتكاملة لتعزيز السلام، مع وضع المسؤولية الرئيسية للدولة المعنية في الاعتبار؛ ودعم قدرات الأمين العام؛ ومراعاة ضرورة التركيز بكفاءة على الجذور العميقة للنزاعات، وبخاصة الجذور الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للصلات الوثيقة بين الأمن والاستقرار والتنمية؛ واستئصال الفقر باعتبار ذلك مسؤولية دولية جماعية وإعداد نهج ابتكاري وآلية للتصدي للفقر والتخلف الاقتصادي؛ والتركيز على الحوكمة والديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة بوصفها عناصر لا غنى عنها لتعزيز السلام. كما شددوا على أهمية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال واللاجئين والمشردين داخليا وتعزيز دور المرأة في بناء السلام؛ والتنسيق بين جميع الأطراف النشطة وتقسيم المسؤوليات في مجال بناء السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٤]؛ وأهمية مجلس الأمن بصفة خاصة في حشد الإرادة السياسية الدولية، بالنظر إلى المسؤولية الخاصة التي يضطلع بها في مجال السلام والأمن الدوليين والعلاقة الوثيقة بين صون السلام والأمن، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام؛ وبدء المشاورات بين جميع الأطراف النشطة في مرحلة مبكرة، قبل إنشاء أي بعثة لحفظ السلام، بغرض الإعداد والتنسيق بشكل أفضل تحقيقا لذلك الهدف؛ وتعزيز الشراكة الدولية المستدامة والمستمرة في جميع مراحل منع نشوب النزاع وبناء السلام.

وأبرز معظم الممثلين ضرورة وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وأعربوا أيضا عن تقديرهم لعدد من التوصيات والتقارير المتعلقة بمسألة إعداد الأمم المتحدة لاستراتيجية شاملة ومتكاملة، من بينها تقرير الأمين العام المعنون ''برنامج للسلم''[٥] وتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الابراهيمي)[٦].

ولاحظ ممثل فرنسا، في مناقشته لدور المجلس في بناء السلام، أن المجلس ليس مؤهلا لأن يكون ''مدير مشروع''، رغم أنه يأذن بعمليات حفظ السلام وأنها تشمل عناصر لبناء السلام. وفيما يتعلق بدور المجلس في التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة الكثيرة المشتركة في بناء السلام، رأى أنه يمكن التحديد الواضح لتقسيم الأدوار والتمويل لدى إنشاء المجلس لعملية من العمليات، بل وإدراجه في مرفق بالقرار المعني. وأضاف أنه ينبغي أن ينشئ المجلس من البداية شراكة مزدوجة مع البلدان المساهمة بقوات والمؤسسات المالية التي يعهد إليها بتنفيذ قرارات المجلس[٧]. وأشار ممثل أوكرانيا إلى أنه متى بلغت

(٣) S/PV.4272، الصفحات ٣-٥.

(٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، الحالة ١١.

(٥) S/24111.

(٦) S/2000/809.

(٧) S/PV.4272، الصفحات ٥-٨.

جهود السلام في إحدى مناطق النزاع مرحلة بناء السلام الوقائي الطويل الأجل، من الضروري أن يحيل المجلس المسؤولية إلى الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتتولى تنسيق المزيد من الجهود الدولية[٨]. وأعرب ممثل مصر عن اعتقاده أنه يلزم معالجة التنمية المستدامة واستئصال الفقر من خلال هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بالرغم من أنه ينبغي للمجلس أن يأخذ تلك الأبعاد في اعتباره لدى التدخل في النزاعات. وشدد على أن وفده لا يريد تحويل المجلس إلى مجلس اقتصادي واجتماعي أو إلى جمعية عامة خاصة مصغرة، لا سيما وأن ثمة درجة عالية من التسييس في أعمال مجلس الأمن[٩]. وعلى غرار ذلك، ذكر ممثل الهند أنه، بينما يوجد للمجلس دور يؤديه في إقامة عمليات حفظ السلام وهي جزء من عملية بناء السلام، فإنه لا يترتب على ذلك أن تتولى تلك العمليات العمل المتعلق بالتعمير الاقتصادي والاجتماعي، أو أن يطلب منها المجلس ذلك. ورأى أن معظم بعثات حفظ السلام ما زالت مؤلفة من مجموعات من المراقبين أو الوحدات المشكلة لمراقبة هدنة ما، وأن الاستثناءات الثلاثة من تلك القاعدة في السنوات الأخيرة هي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأضاف أن من الخطر محاولة استخلاص استنتاجات عامة من تلك الحالات الاستثنائية للغاية، وأن ذلك أحد أوجه القصور الكبيرة في تقرير الابراهيمي. ففي حالتي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، دخلت الأمم المتحدة إلى فراغ سياسي وأقامت إدارتين انتقاليتين. غير أنه حيثما توجد حكومة، مهما بلغت من الضعف، فلا ينبغي أن تفعل الأمم المتحدة ما يعطي انطباعا بأن الحكومة فاقدة للسيطرة وأن السلطة تكمن في عملية حفظ السلام، فذلك من شأنه أن يقوض السلام[١٠].

وشدد ممثل الولايات المتحدة على أنه، رغم وجود أسباب هيكلية كامنة وراء النزاعات، لا يجب أن ينسى المجتمع الدولي أن اسبابها المباشرة كثيرا ما تتمثل في الطموح الشخصي والطمع. وقال كذلك إن بلده لا يرى أن تركز ولاية مجلس الأمن على التعمير والتنمية لأن ذلك ليس من مسؤوليات المجلس. غير أنه أشار إلى ضرورة أن تعمل جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة بالتضافر معا، وإلى أن للمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية جميعا أدوارا تضطلع بها، رغم أن الأمر يحتاج إلى تنسيق أفضل. ولاحظ أن المجلس ينبغي أن يلزم جانب الوضوح وأن يشجع عليه بشأن هذه المسألة[١١].

وفي الجلسة ٤٢٧٨، المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١، أدرج المجلس مرة ثانية الرسالة المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة من ممثل تونس في جدول أعماله[١٢].

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس (تونس) ببيان باسم المجلس[١٣]، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

أدرك أن صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام هي عمليات كثيرا ما تكون شديدة الترابط؛

شدد على أن نجاح مثل هذه الاستراتيجية لبناء السلام يتوقف، في جملة أمور، على استيفائها للمعايير الأساسية التالية:

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

(٩) S/PV.4272 (Resumption 1)، الصفحة ١٤.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(١١) S/PV.4272، الصفحتان ١١-١٢.

(١٢) S/2001/82.

(١٣) S/PRST/2001/5.

وجاهة البرامج والإجراءات وتواؤمها واتساقها؛ وموافقة وتعاون سلطات الدولة المعنية، إن وجدت؛ ومواصلة العملية وإنهاؤها؛ والتعاون والتنسيق فيما بين المنظمات والعناصر الفاعلة الأخرى؛ وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة لعملية بناء السلام بكاملها؛

شجع بقوة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية على النظر في إمكانية اتخاذ مبادرات، مثل: استخدام آلية النداءات الموحدة، وعقد مؤتمرات مشتركة لإعلان التبرعات بغية حشد الدعم السياسي الدولي والموارد الأساسية المطلوبة بسرعة؛ وضمان التمويل الفوري لمشاريع لبناء السلام التي يمكن الشروع بها بسرعة؛ وتعزيز الآليات التي تشجع تحقيق التنمية والاعتماد على الذات عن طريق تحسين أنشطة بناء القدرات.

٤٩ - جائزة نوبل للسلام

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٩٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٩٠، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ”جائزة نوبل للسلام“. وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى بيان من الأمين العام.

وذكر الأمين العام أن لجنة نوبل النرويجية قد كرّمت مجلس الأمن، الذي يتحمل، بموجب الميثاق، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وأنها قد كرّمت جميع أجزاء المنظمة، والرجال والنساء الذين عملوا من أجل الأمم المتحدة في خدمة السلام، أينما كانوا. وشدد على أن العالم يزداد قربا وترابطا، ولكنه ما زال تمزقه النزاعات الوحشية والظلم القاسي، ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يسير العالم على هذا الطريق، الطريق الذي وصفته لجنة نوبل. كما ذكر أن جميع الذين يعملون في الأمم المتحدة لهم أن يشعروا بالفخر، ولكن في شيء من التواضع، لأن المزيد ينتظَر منهم في المستقبل القريب. واختتم بقوله إن الجائزة تكريم، فوق كل شيء، لموظفي الأمم المتحدة الذين بذلوا التضحية الكبرى في خدمة البشرية.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس (أيرلندا) ببيان باسم المجلس[1]، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

احتفل، ومعه بقية أفراد أسرة الأمم المتحدة، بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ للأمم المتحدة ولأمينها العام كوفي عنان؛

أشاد إشادة خاصة بجميع الرجال والنساء الذين يعملون للأمم المتحدة، أيا كانت المهام التي يضطلعون بها أو المكان الذي يخدمون فيه لصالح السلام؛

إذ أزجى تهانيه الحارة للأمين العام كوفي عنان، فإنه كرر مجددا تأييده القوي لما يبذله من جهود للدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولدوره في كفالة احتلال المنظمة بصورة كاملة المكانة التي تستحقها في العالم، وفي قيادة البحث عن طرق جديدة تدفع بجميع الرجال والنساء في جميع البلدان ليعيشوا حياتهم بكرامة وسلام.

(١) S/PRST/2001/28.